۞ المدارس الفقهية في الجزائر خلال الحكم العثماني

✍ الدكتور/ صالح بوبشيش

أستاذ محاضر بكلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية

-جامعة باتنة -

تمهيد:

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله ومن والاه، وبعد:

لقد من الله عز وجل على الجزائر الطيبة منذ العهود الأولى التي جاء فيها هذا الدين إلى الناس كافة، فآمن به أهلها الأعزاء واعتنقوه عقيدة وشريعة..، وبظهور المذاهب الفقهية واستقرار أشهرها وعلى رأسها المذهب المالكي الذي قيض له الله تعالى من الأتباع والأنصار علماء وحكاما ما مكن من انتشاره في مصر وبلاد المغرب العربي والأندلس، ولما كانت الجزائر "المغرب الأوسط" تتوسط منطقة انتشار المذهب فإن المذهب المالكي ساد لفترة طويلة استمرت لقرون عدة شهد خلالها حركة بطيئة غير منتظمة في مسار الاجتهاد الفقهي والتفعيل الحقيقي لأصول المذهب، حيث اقتصرت الجهود في الغالب على نقل الفروع وحفظها والتعليق عليها سواء بشرحها أو باختصارها في المتون والرسائل الفقهية.

غير أنه بدخول العثمانيين الجزائر وسيطرتهم على الثغور التي كانت تحت سيطرة المستعمرين الأوروبيين وخاصة منهم الأسبان، بسطوا نفوذهم واستتب لهم الحكم في الجزائر على مدى أزيد من ثلاثة قرون..

وقد شاع أنه كان لوجود العثمانيين في الجزائر أثره البالغ و المباشر والفعال ــ سلبا وإيجابا ــ في إحداث تغييرات عدة في حياة الجزائريين ..، من بينها تغيير مسار الحركة الفقهية من خلال إدخال المذهب الحنفي من جديد ودعم حضوره في المدارس

العلمية تدريسا وتصنيفا وتشريعا، بعد أن انقطع وجوده من الجزائر قبل خمسة قرون، حيث كان قبل ذلك منتشرا فيها إلى جانب المذهبين المالكي والإباضي.

إن هذه المداخلة تأتي لتطرح على بساط البحث عدة تساؤلات أهمها:

- هل أن لتولي الخلافة العثمانية الحكم في الجزائر تأثير واضح في الحركة الفقهية والعلمية في الجزائر؟
- إذا كانت الجزائر على مدار القرون السابقة للحكم العثماني مالكية المذهب، فهل استمرت على ذلك؟ أم أنها تأثرت بما يحتكم إليه العثمانيون من أصول المذهب الحنفي؟ وما هي جوانب هذا التأثير؟
- هل أن ما ساد في الجزائر خلال هذه الفترة من مذاهب فقهية ينحصر في المذهبين المالكي الشعبي والحنفي السلطوي الحاكم؟ أم أن هناك مذاهب أخرى؟
- ما هي أهم المدارس التي كانت تحمل لواء التعدد المذهبي في الجزائر؟ وما هي مقوماتها؟

إن الإجابة عن كل هذه التساؤلات لا يمكن أن تفي بها هذه الصفحات القليلة، بل تحتاج إلى دراسات عميقة لسبر أغوار هذه المرحلة الحساسة من تاريخ الجزائر لا سيما ما تعلق منها بالجانب العلمي؛ غير أن إثارتها ومحاولة الإشارة إلى بعض ما يمكن أن نعتبره جوابا عنها أحسب أنه يعطي تصورا عاما عن أهمية البحث في هذا الموضوع رغم شح المصادر وندرتها، وهذا من خلال المحاور الآتية:

المحور الأول: الجزائر في عهد العثمانيين

الحالة السياسية:

مهما قيل في أسباب مجيء العثمانيين إلى الجزائر وتولي مقاليد الحكم فيها لأزيد من ثلاثة قرون، فإنه لا يملك أي منا أن ينكر حقيقة استعانة الجزائريين بالأخوين عروج وخير الدين وبالدولة التركية لتحرير الجزائر من الاستعمار الإسباني والإيطالي لموانئها وصد الخطر الأوروبي، وقد شعر أبناء الجزائر بدرجة عالية من الأمان والاطمئنان في ظل الدولة العثمانية القوية التي لم تتوان في الاستجابة لطلب الجزائريين ونصرتهم.[1]

ولما كانت الجزائر بعيدة عن مركز قيادة الدولة العثمانية في القسطنطينية، فإن نظام الحكم بها شهد تطورات عدة في أساليب تسيير شؤون البلاد، وقد أفرزت تلك التطورات منذ بداية التنظيم الإداري للعثمانيين وعلى امتداد حكمهم للجزائر أربعة عصور مختلفة، وهي:[2]

- عصر باي لارباي (باي البايات أو أمير الأمراء) 1515م/1587م: يمثل هذا العصر على الرغم من قصره مدته إذ لم يتجاوز السبعين عاما أزهى عصور الحكم العثماني في الجزائر حيث ازدهرت البلاد في هذه الفترة من النواحي التعليمية والاقتصادية والعمرانيةة بفضل التعاون بين فئة الرياس في القيادة وأبناء الجزائر ومساهمة مهاجري الأندلس في ترقية العمران وتقوية الاقتصاد.

- عصر الباشوات 1587/ 1659م: لما اشتد النزاع بين فئة الرياس الذين كانوا يتلقبون بباي لا رباي وفئة اليولداش (جنود القوات البرية) بسبب الامتيازات التي كانت تتمتع بها الفئة الأولى بادر السلطان العثماني إلى إجراء تعديل، حيث قام

باستحداث رتبة جديدة بديلة هي رتبة الباشا وحدد مدة حكمه بـثلاث سـنوات على أن يتولى السلطان بنفسه مهمة التعيين والعزل.

وقد كان كل من يوجه لحكم الجزائر من الباشوات يهتم بالدرجة الأولى بجمـع ما استطاع من أموال أثناء فترة حكمه القصيرة ليعود بها بعد انقضاء مهمته؛ الأمر الذي دفع باليولداش مجددا إلى أن يثوروا ضد الباشوات ويضعفوا نظام الحكـم في الجزائر.

- عصر الأغاوات 1659/ 1671م: لقد أفضت انتفاضة اليولداش ضد الباشوات إلى الانقلاب على نظام الحكم المؤيد من طـرف الحومـة المركزيـة العثمانيـة، والاستقلال بالحكم في الجزائر، وذلك من خلال التداول على الحكم لفترة محـددة من قبل من يختار منهم وقد أطلق عليه اسم الآغا، ولصيرورة الأمر بيـد الجـيش البري في التعيين والحكم احتدم الصراع بين قادته من جهة وقادة رياس البحر مـن جهة أخرى، كما تسبب ذلك في استياء الدولة العثمانية من حكام الجزائر وقطـع المساعدات عنهم.

- عصر الدايات 1671/ 1830م: لقد استفاد حكام الجزائر من تجارب الحكـم السابقة بحيث حاولوا ترضية السلطان العثماني وتقوية مركز الحاكم الجديد المسمى بالداي عن طريق تعيينه مدى الحياة بناء على اقتراح من الديوان العالي بالجزائر (ما يماثل البرلمان حاليا) وتعيين رسمي من طرف السلطان.

ويعد هذا العصر أطول العصور استقرارا في نظام الحكم، وأهم ما ميزه ـ على الرغم من سلبياته الكثيرة ـ القضاء نهائيا على الوجود الإسباني في الجزائـر مـن خلال طرد الجيش الإسباني من وهران والمرسى الكبير سنة 1792م.

وقد كانت الجزائر في هذين العصرين الأخيرين تموج باضطراب مزعج وقلق كبير وبلبلة عديمة النظر، فقد كانت الحكومة الجزائرية تموج في بحور من الثورات الداخلية ولعل السبب في ذلك يعود إلى سوء معاملة الحكام للرعية وإغفالهم لشؤونهم الضرورية وانشغالهم بالركض وراء السلطة وحب الانفراد بالرئاسة.. (3)

الحالة الاجتماعية والاقتصادية:

إذا ما رجعنا إلى من كتب عن الجزائر في العهد العثماني فإننا لا نكاد نجد مخالفا في أن الحياة الاجتماعية تميزت بالطبقية؛ إذ لم يكن جميع السكان في الجزائر على درجة واحدة من حيث ظروف المعيشة وطبيعة العلاقات التي سادت طيلة هذه الفترة، وحسب التنظيم الاجتماعي السائد بالبلاد في نهاية حكم الداي، فإن التقسيم الاجتماعي ضم أربع فئات تعكس كل منها في تنظيمها وإدارة شؤونها فضلا عن الحياة الاجتماعية الحياة الاقتصادية، وهي: (4)

1- الطبقة الأرستقراطية التركية: وهي الفئة المسيطرة على الجزائر حتى نهاية الحكم العثماني سنة 1246هـ 1830م ، وبالرغم من قلة عدد أفرادها حيث لم يتجاوز 20.000 نسمة فإنها كانت قوية وذات نفوذ واسع في البلاد، ويحرص أفرادها على إبقاء المناصب الحكومية بين أيديهم وعزل السكان الأصليين للبلاد عنهم حتى لا ينافسوهم في السلطة والنفوذ.

وكان معظم هؤلاء يعتمدون في حياتهم على المرتبات التي يأخذونها من الدولة أو من إيجار المحلات التي يملكونها، وكانوا يتحاشون توظيف أهل البلد أو الاستعانة بخدماتهم، ويعوضونهم عند الحاجة بآخرين من أهل بلدهم يستقدمونهم من تركيا؛ الأمر

مكن من وجود هوة في العلاقة بين الأتراك والجزائريين تتصف بالجفاء والعداء استمرت إلى نهاية وجودهم بالجزائر.

2- **جماعة الكراغلة:** يتركز وجود هذه الجماعة بكثافة في تلمسان والجزائر وقد بلغ عددهم في هذه الأخيرة في نهاية القرن الثامن عشر حوالي ستة آلاف نسمة، وبالرغم من انتمائهم إلى آباء من أصل تركي فإنهم لم يشاركوا في الحكم ولم يحصلوا على مناصب أو امتيازات إدارية أو حكومية بحكم أنهم قد يتحالفون مع السكان الأصليين. وكان الكراغلة يملكون ثروات ويستثمرونها في المزارع ويترفعون عن خدمة الأرض أو القيام بأعمل يدوية.

3- **المهاجرون من الأندلس:** وهم من كان لهم دور بارز في تنمية الحركة التجارية والاقتصادية والصناعية في الجزائر بحكم الأموال التي جلبوها معهم من الأندلس، والخبرة الكبيرة التي عرفوا بها خاصة في ميادين صناعة الأسلحة والنجارة والخياطة وصناعة الخزف، فازدهرت المدن وتوسع عمرانها في الجزائر ودلس وتنس وشرشال والقليعة والبليدة وعنابة وقسنطينة ووهران وتلمسان ومازونة والمدية ومستغانم وملیانة وغيرها كما تطورت الحياة المعيشية والاقتصادية بالقرى والأرياف المحيطة، وهذا طيلة القرن السادس عشر والنصف الأول من القرن السابع عشر، أي في المرحلة الأولى من حكم العثمانيين بالجزائر.

أما في المرحلة الثانية منه وقبل الاحتلال الفرنسي فقد ساءت الأحوال الاقتصادية وتدهورت الحالة الصحية والمعيشية للسكان مما ترك آثارا سيئة على وضعهم الاجتماعي.(5)

4- فئة اليهود: بالرغم من وجود عدة فئات أجنبية مسيحية فإنه لم يكن لأي منها مثل ما كان لليهود من عظم القدر ورفعة الشأن، فقد كانوا يتعاملون مع الداي وقادة الجيش بشراء وبيع البضائع أو الغنائم التي يحصل عليها الجيش، والقيام بدور الوساطة والسمسرة في مختلف العمليات التجارية حتى وإن كان محلها بيع دجاجة أو اثنتين؛ إذ لا بد من وساطة مأجورة من أحد اليهود.

وقد كانت معظم المكاسب والأموال بيد اليهود وهذا على حساب السكان الأصليين الذين ساءت أحوالهم المعيشية والصحية، الأمر الذي تسبب في قتل زعيم الجالية اليهودية نفتالي بوشناق ونهب الحي اليهودي يوم 28 جوان 1805، وقتل الداي مصطفى المتعامل مع كبار التجار اليهود بعد شهرين اثنين.

إن هذا التنوع في تركيبة المجتمع الجزائري والفوارق التي كانت تميز بين فئاته تؤكد لنا حقيقة الاضطراب في الحياة الاجتماعية السائدة في ذلك الوقت وعدم استقرار الحالة الاقتصادية.

الحالة العلمية:

إن أهم ما يميز الحالة العلمية خلال الحكم العثماني في الجزائر كثرة الدراسات القرآنية والحديثية والفقهية، حتى أنه يمكن القول بأن أغلب إنتاج الجزائر خلال هذا العهد يكاد ينحصر في العلوم الشرعية والصوفية والمجالات الأدبية.. ولا شك أن ذلك يعود بالدرجة الأولى إلى كون القرآن والحديث كانا المنبع الذي يستمد منه الجزائريون كل ألوان تفكيرهم وأنماط حياتهم. (6)

وقد تجسدت هذه الحركية العلمية في مجال الدين خاصة في انتشار دور العلم والمدارس وكتاتيب القرآن في مختلف مناطق البلاد، وكان لكل منها وظيفة محددة يتولى القائمون عليها تأديتها، ويمكن عدها فيما يلي: (7)

1- **كتاتيب القرآن**: وهي أول محل يتردد عليه الطفل في بداية حياته التعليمية، وقد كانت مخصصة لتعلم الحروف الهجائية واستظهار القرآن الكريم، وتكون هذه الكتاتيب غالبا في أضرحة الأولياء وفي المنازل.

2- **الزوايا**: وهي من أهم المراكز العلمية في الجزائر، لاهتمامها بتعليم المعوزين والفقراء والمحتاجين ممن يرغبون في التعلم ولا يجدون إلى ذلك سبيلا. والتعلم في الزوايا على درجتين؛ الأولى مهمتها تحفيظ القرآن الكريم، وتخص الطلبة ممن يحسنون الكتابة والقراءة وحفظ بعض سور القرآن الكريم، أما الثانية، ففيها يتلقى الحافظون لكتاب الله دروسا في علوم الدين كالفقه والحديث والتفسير والعقيدة، وبعض فنون البلاغة والفلك وغيرها.

3- **المساجد**: كانت المساجد في العهد العثماني فضاء واسعا للحلقات والدروس اليومية لتحفيظ القرآن وتفسيره وبيان أحكام الدين فيما له صلة بعبادة الناس وما يلاقونه في حياتهم اليومية خاصة في الأرياف والقرى التي تنعدم فيها الزوايا.

4- **الأندية المنزلية**: وهي التي كانت تقام في منازل وجهاء البلاد، وقد استمرت إلى زمان الاحتلال الفرنسي، فقد كان الداي والباي والآغا والقاضي والمفتي يجتمع لدى كل منهم بعض الرعية بعد تناول العشاء في منازلهم، ثم يشرعون في قراءة كتاب ما قد اتفقوا على قراءته أو القيام بإلقاء دروس دينية، وقد استمرت هذه العادة زمنا طويلا امتدت إلى ما بعد الاستقلال عن الاستعمار الفرنسي.

5- **المدارس**: وهي أمكنة خصصت لإلقاء الدروس وتعليم الطلبة وفق نظام خاص يحكم المدرسة، وقد كان وجودها محصورا في المدن الرئيسية مثل الجزائر وقسنطينة وبجاية ومازونة ووهران وتلمسان..

هذا، وبالإضافة إلى مهمة التعليم والتوجيه التي كان يقوم بها علماء الجزائر، فإنهم بذلوا جهودا كبيرة في إصلاح المجتمع، من خلال التدخل لإصلاح ذات البين، وتوعية عامة الناس بقواعد الشرع وأحكام الدين، وفض النزاعات والخلافات في المناطق التي تكاد تخلو من السلطة السياسية، كما عملوا على نشر الإسلام في أوساط المسيحيين ممن كانوا في الجزائر. (8)

المحور الثاني: مفهوم المدارس وتطورها

مفهوم المدرسة:

إذا أطلقت المدرسة أريد بها معنيان؛ أحدهما، ويقصد به المؤسسات العلمية والأمكنة التي يتلقى بها المرء العلوم المختلفة. والثاني، المذهب الفكري لشخص أو جماعة كقولنا مثلا: مدرسة أبي حنيفة، أو مدرسة الحجاز ومدرسة الكوفة.. (9)

وفي هذه المداخلة المتواضعة سنعمل في عرضنا للمدارس الفقهية في الجزائر بالجمع بين المعنيين؛ لما بينهما من ارتباط وثيق بحيث لا يستقل أحدهما عن الآخر.

التطور التاريخي للمدرسة:

إذا جرينا على اعتبار المدرسة هي المذهب الفكري الذي يتجسد بالدرس والتعليم في مكان ما فإن هذا الأخير لم يكن على نسق واحد منذ المراحل الأولى التي ظهر فيها البحث في مختلف العلوم الشرعية وهي الحقيقة التي تؤكدها سير العلماء وتاريخ المدن والحواضر، ولعل أهم ما نقف من خلاله على تطور ملحوظ لواقع المدرسة هو ما

أوردته المصادر من اعتبار المساجد والبيوت والقصور والزوايا وغيرها أماكن جسدت حركية التعليم والتعلم في مختلف الأزمان في سائر أنحاء العالم الإسلامي ومنه الجزائر ـــ كما ذكرنا ـــ.

ويبدو أن المدارس بمفهومها الحقيقي من بناء خاص ونظام خاص وإدارة وطلاب ومعلمين ذوي رواتب وإيوان أو قاعة محاضرات ومنهج وإدارة...لم تكن معروفة إلا في حدود القرن الخامس الهجري، يقول المقريزي: "والمدارس مما حدث في الإسلام، ولم تكن تعرف في زمن الصحابة ولا التابعين وإنما حدث عملها بعد الأربعمائة، وأول من حفظ عنه أنه بنى مدرسة في الإسلام أهل نيسابور، فبنيت بها المدرسة البيهقية..."[10].

وقد كانت أسبق مدرسة في الإسلام بناء، غير أنها سبقت بالمدرسة النظامية ببغداد من حيث التنظيم الإداري. وهو ما أكده المقريزي بقوله: "إن المدرسة النظامية أول مدرسة قرر بها للفقهاء معاليم".[11]

وقد جاء عن السيوطي أن أول مدرسة بنيت في الإسلام هي المدرسة النظامية ببغداد أنجزت سنة تسع وخمسين وأربعمائة، وجمع فيها الناس في يوم السبت العاشر من ذي القعدة ليدرس فيها الشيخ أبو إسحاق الشيرازي.[12]

وعموما فإن أول مدرسة بالمفهوم الحديث ظهرت بعد القرن الرابع الهجري، وقد كان لتميز العلوم وكثرة طرائق التعليم السبب المباشر لظهورها.

هذا، وباعتبار مفهوم المدرسة يفيد المذهب العلمي والفكري، فإن نشأتها في تاريخ التشريع ترجع إلى عهد الصحابة حين ظهر الخلاف وبرز إلى الوجود وتجسد في اتجاهين اثنين تمثلهما مدرستي الحديث والرأي، ثم اتسع نطاقه بعد ذلك خاصة فيما يتعلق

بمناهج الاجتهاد لتتولد من هاتين المدرستين مدارس فقهية متعددة تعدد المذاهب الفقهية التي ظهرت عبر الأطوار المختلفة لتاريخ التشريع الإسلامي.

المحور الثالث: جهود العثمانيين في تغيير مسار الحركة الفقهية

إذا كان المذهب المالكي هو المذهب الفقهي الذي ساد وانتشر في المغرب الإسلامي والأندلس وأصبح معظم سكان الجزائر من أتباعه منذ عهود، فظهر فيهم العلماء والفقهاء ممن صنفوا في مسائله الكتب النفيسة؛ فإن الأمر لم يدم على حاله بعد مجيء العثمانيين؛ ومسار الحركة الفقهية شهد تغيرا بدخول المذهب الحنفي وانتشاره؛ حيث أصبح علماؤه من أهل الجزائر يفتون الناس على وفق أحكامه ويتدارسونه فيما بينهم في دور العلم والمساجد كما أنهم اعتنوا به قضاء وتصنيفا. هذا إلى جانب المذهب الإباضي الذي كان لزمن طويل مذهب أهل وادي ميزاب ومن جاورهم.

ولا شك أن للعثمانيين دور مهم في إحداث هذا التغيير في مسار الحركة الفقهية، لا يمكن أن نحيط به في هذا المقام، ولكن لا بأس أن نورد بعض الإشارات التي توحي بذلك، ومن أهمها:

- نشر المذهب الحنفي في الجزائر من خلال استقدام فقهاء الحنفية من المشرق.
- استحداث منصب قاض للفصل بين الخصومات، وإسناد مهمة القضاء إلى فقهاء من المذهب الحنفي، كما تم كذلك وضع دار للفتوى يتولى إدارتها مفتي حنفي، كل ذلك تقليدا لدار الخلافة باستنبول. هذا إلى جانب دعم حضور المذهب المالكي في القضاء والفتوى.
- عملا على الجمع بين ممثلي المذهبين الحنفي والمالكي في القضاء والفتوى فقد أوجد العثمانيون المجلس العلمي أو الشرعي أو كما يسميه البعض المجلس الشريف

ويتكون من قاضيين ومفتيين من المذهبين ويحضره أحيانا الباشا نفسه، ويتولى المجلس الفصل في القضايا الكبرى وتتعقب فيه أحكام القضاة، ويسمع فيه إلى المتظلمين من الحكام والولاة وغيرهم من رجال السلطة..، وكان مركز المجلس في الجامع الأعظم بالعاصمة وينعقد أسبوعيا كل يوم خميس، وهو أشبه بديوان المظالم. (13)

- تشجيع العلماء والفقهاء في الجزائر على الرحلة للمشرق طلبا للعلم، حيث لم يعترض العثمانيون طريق أي من أعلام الجزائر ممن رغبوا في الرحلة إلى المشرق في ذلك الوقت طلبا للعلم، فاستقراء بسيط لتراجم من عاصروا العهد العثماني يؤكد هذه الحقيقة، بل إن عددا من علماء الجزائر قد أدركتهم الوفاة وهم في المشرق إما حال تأديتهم لفريضة الحج أو أثناء اشتغالهم بطلب العلم.

- تشجيع وتقريب الفقهاء أصحاب المذهب الحنفي، وهو أمر لا يمكن إنكاره، فالمذهب الحنفي هو المذهب الرسمي للدولة العثمانية وفقهاؤه هم من يجب على رجال الدولة نصرتهم وتقريبهم إليهم لضمان حسن أداء وظائفهم في القضاء والفتوى، وهو ما حصل في الجزائر؛ حيث نجد للفقهاء الأحناف مكانة خاصة عند الباشا الحاكم في العصمة وممثليه في سائر الأقاليم؛ الأمر الذي يسهم بشكل فاعل في تجسيد حضور المذهب الحنفي على مستوى التدريس والتصنيف والمناظرة فضلا عن اعتباره قانونا في القضاء ومرجعا في الفتوى.

- كسر حاجز الاجتهاد من قبل العلماء: رغم الجو المحافظ الذي كان يسود الجزائر خلال العهد العثماني، فإن بعض الفقهاء كانوا متحررين في تناولهم للمسائل الفقهية ولقضايا العصر والحياة الاجتماعية بصفة عامة، حقا إن أساس الانطلاق في التفكير الفقهي هو مختصر خليل على الخصوص ثم مختصر ابن الحاجب والرسالة،

ولكن بعض الفقهاء كانوا يفسرون هذه المصادر تفسيرا غير جامد إذا ما اعترض طريقهم معترض كعبد الكريم الفكون وأحمد المقري ويحي الشاوي وأحمد بن عمار وابن العنابي وعبد القادر الراشدي وغيرهم. (14)

المحور الرابع: المدارس الفقهية في الجزائر، أعلامها وآثارها

مما سبق تبين لنا أن مصطلح المدرسة له إطلاقات عدة، وإن اختلفت مدلولاتها إلا أنها تشترك في معنى جامع هو اعتبار المدرسة مكان العلم والتعلم ونشر العلم، وإذا أنيطت بمصطلح الفقه أريد بها تلك المدرسة التي تمثل مذهبا فقهيا معينا يتم من خلالها درسه وتعليمه والتصنيف على وفقه والاجتهاد ضمن أصوله.

وليس بالضرورة أن نبحث في هذا المحور عن المدارس الفقهية في الجزائر بمفهوم المدرسة الحديث بل سنحاول أن نستعرض أهم المذاهب الفقهية التي انتشرت في الجزائر من خلال إبراز العلماء الأعلام الذين كانوا يمثلون اتجاهات هذه المدارس وكذا نطاق وحدود انتشارها في الجزائر.

أولا: المدرسة المالكية

1- نشأتها ووجودها في الجزائر: يرجع تاريخ وجود المذهب المالكي في الجزائر إلى عهد الدولة الإدريسية (172هـ/788م)؛ حيث يعد مؤسسها إدريس الأول أول من أدخل المذهب المالكي إليها، فقد روي عنه أنه قال: "نحن أحق باتباع مذهب مالك، وقراءة كتابه الموطأ..".

وكان علي بن زياد التونسي (ت 183هـ/ 799م) هو أول من جاء بكتاب الموطأ إلى إفريقية، وروايته لهذا الكتاب مشهورة توجد منها قطعة صالحة بمكتبة القيروان، ثم انتشر المذهب في كامل المغرب الكبير على أيدي ثلة من العلماء منهم أسد بن الفرات

(ت 213هـ/828م)، وسحنون (ت 240هـ/854م) وغيرهما ممن أخذوا عنهما من علماء الجزائر والمغرب وتونس.

وقد استمر وجود المذهب المالكي منذ ذلك الوقت إلى يوم الناس هذا، وهو المذهب الغالب في الجزائر.

2- حدود المدرسة المالكية في العهد العثماني: لم يكن لدخول العثمانيين إلى الجزائر تأثير البتة في انتشار المدرسة المالكية، بل العكس من ذلك فقد كان مجيئهم وفرضهم للمذهب الحنفي عاملا مهما في بعثها تدريسا وتصنيفا وقضاء وفتوى لتعم مختلف مناطق شمال البلاد شرقها ووسطها وغربها، تعتبر عنابة، وقسنطينة، والأوراس ومنطقة الحضنة وطولقة وبسكرة وضواحيها، وتلمسان، ومازونة، ووهران، ومستغانم، وبجاية، والجزائر أهم الحواضر التي كانت تمثل المدرسة المالكية في الجزائر.

3- أشهر الأعلام في المدرسة المالكية خلال العهد العثماني وأهم مصنفاتهم:

إذا كانت المدرسة المالكية في الجزائر هي الوحيدة التي سادت لقرون طويلة فإنها ظلت كذلك في العهد العثماني؛ تدرس أصول المذهب وفروعه في المدارس والجوامع والحواضر العلمية في شتى أنحاء البلاد، وكانت الفتوى على مذهب مالك هي الغالبة والشائعة بين الناس بعيدا عن الوسط السلطوي الحاكم؛ حيث كان يميل أهله إلى المذهب الحنفي باعتباره المذهب الرسمي للدولة العثمانية.

الأمر الذي يحول دون أن نحيط في هذه العجالة بجميع الأعلام في المدرسة المالكية ممن هم على درجة عالية من العلم في هذا العهد، وهم كثيرون لا يحصيهم العد، ولذلك فإننا سنقتصر على ذكر بعض منهم لا على سبيل الأفضلية ولا الأهمية وإنما على سبيل التمثيل والبيان لسعة فضاء المدرسة المالكية في الجزائر، ومن هؤلاء الأعلام:

1- **أحمد البوني:** هو أحمد بن قاسم بن محمد بن ساسي التميمي البوني أبو العباس، من كبار فقهاء المالكية، عالم بالحديث، ولد ببونة (عنابة) سنة **1063هـ1653م**، درس على والده وجده وأفراد عائلته، وبرع في عدة علوم منها علم الحديث، وكانت بينه وبين علماء قسنطينة علاقات علمية، رحل إلى المشرق فأخذ بمصر عن عبد الباقي الزرقاني ت **1099هـ1688م**، وأبي زكريا يحي بن محمد الشاوي المليانى، كما ذهب إلى الحجاز لآداء فريضة الحج وتلقى عن بعض شيوخ الحرمين ممن لقيهم، ثم رجع إلى الجزائر واستقر في بلده عنابة، وقد أصبحت له مكانة عالية بين معاصريه من العلماء والحكام على حد سواء، أخذ عنه جماعة من العلماء منهم عبد القادر الراشدي القسنطيني وغيره. توفي سنة **1139هـ1726م**. (15)

عمله وأثره في المدرسة:

لقد ساهم الشيخ أحمد البوني بعقليته المتفتحة على تحرير العقل وفتح باب الاجتهاد في إعطاء نفس للمدرسة المالكية التي سادها التقليد والجمود في أغلب الأحوال، ويعكس هذا الأثر ما أثر عن الشيخ أنه سئل عن حكم مسألة تتعلق بالحضانة اختلف فيها العلماء وهي أن طفلا ماتت أمه وألف أباه ألفة كبيرة، وعندما طالبت به جدته لأمه ــ وهي حاضنته الشرعية ــ أبى وبكى، فأجاب الشيخ بأن الوالد أحق بالطفل في هذه الحال، وأضاف أن ليس للجدة حق أصلا وإن كان المشهور أن الحضانة حق لها، وقد استدل لقوله بقول خليل وشراحه من المتأخرين، كما استدل بالعقل، وبرر البوني أخذه برأي المتأخرين بقول القائل:

قل لمن لا يرى المعاصر شيئا ويرى للأوائل التقديما

إن ذاك القديم كان جديدا وسيبقى هذا الجديد قديما

ورفض البوني الاعتقاد بقول القائل ما ترك الأول للآخر شيئا، وهذا كله إنما يدل على أن روح الاجتهاد والحرية العقلية ما تزال حية في المدرسة المالكية[16].

إنتاجه الفقهي:

على شهرة الإمام أحمد البوني فإنه قليل التأليف في الفقه كثيره في العقيدة وعلوم القرآن الحديث والسير والآداب حتى بلغت أزيد من أربعين كتاب ذكر عناوينها صاحب معجم أعلام الجزائر، ومما ألف في الفقه كتابه فتح الإغلاق على وجوه مسائل خليل ابن إسحاق. [17] وكتابه المشهور في فن الألغاز بعنوان لغز السبعة، وقد قال ابن حمادوش وهو من أورده: "فتداولناه بيننا ــ يعني علماء مدينة الجزائر ــ حتى بلغ كل عالم وأديب في البلد فلم يفتض بكرته ولم نجد علما عند أحد به..".

أسرة الفكون: أسرة الفكون بقسنطينة أسرة علم وأدب ورئاسة ودين، وقد توارث أبناؤها المجد والسؤدد منذ دهر طويل وقرون متتابعة بالجزائر، ومن اشتهر منها خلال حكم العثمانيين الفقيه عبد الكريم الفكون وبعض من أفراد العائلة، نحاول أن نعرف بهم بإيجاز لبيان مقام المدرسة المالكية بقسنطينة.

2- **عبد الكريم الفكون:** عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الفكون، كان عالم المغرب الأوسط في وقته، أصله من قسنطينة، كان يلي إمارة ركب الجزائر في الحج توفي سنة 1073هـ1663م، وقد أثنى عليه المقري في نفح الطيب، فقال: "عالم

قسنطينة وصالحها وكبيرها ومفتيها، سلالة العلماء الأكابر، وارث المجد كابرا عن كابر، المؤلف العلامة الشيخ سيدي عبد الكريم الفكون.."[18].

3- **قاسم الفكون:** قاسم بن يحي بنمحمد الفكون، المفسر الفقيه المالكي القاضي، ولد بقسنطينة وبها نشأ وتعلم وأتم دراسته بتونس وولي الإمامة بها، ولكنه عاد إلى قسنطينة فولي قضاءها، وقد كانت وفاته سنة 965هـ1558م.[91]

عملها وأثرها في المدرسة:

لقد ساهم العلماء الأعلام من أسرة الفكون في تطوير المدرسة المالكية وقد أثر عن الشيخ عبد الكريم الفكون اهتمامه الشديد بتحرير العقل والدعوة إلى الاجتهاد ونبذ الجمود والتقليد ومن يدعون إليه من المشعوذين وأدعياء الولاية، حيث وصفهم بقوله: "عقول سخيفة تتوسم في مثل هؤلاء الولاية وتنسبهم إلى أهل العناية"، وكان يرى في كلام ابن العربي تعبيرا عن واقع الحال الذي كانت تعيشه قسنطينة في ذلك الوقت وهو قوله: "إن العلم ليس بكثرة الرواية وإنما هو مايحضره عند الحاجة إليه في الفتوى من الدراية، وأن السرد للمعلومات إنما حدث عند فساد القلوب بطلب الظهور والتعالي عن الأقران وكثرة الرياء في الأعمال".[20]

الإنتاج الفقهي:

وأثر عن قاسم الفكون أن له حواشي على بعض الكتب. ولعبد الكريم الفكون كتب نفيسة في الفقه منها شرح على مختصر الأخضري في فقه العبادات على مذهب مالك، وكتاب محدد السنان في نحور الإخوان وهو عبارة عن جمع لأقول الأئمة والمقارنة بينها في حكم تحريم الدخان.

4- **خليفة بن حسن القماري:**

ولد الشيخ خليفة بن حسن القماري ببلدة قمار ضاحية وادي سوف، وعاش حياته العلمية متنقلا بين مسقط رأسه وبين بسكرة وسيدي عقبة وخنقة سيدي ناجي.

من كتبه نظمه المشهور المسمى جواهر الإكليل في نظم مختصر الشيخ خليل، وكان قد فرغ من تأليفه عندما أصبح طاعنا في السن، وصنف في الفقه المالكي غيره من ذلك كتابه الكناش الذي جمع فيه مسائل فقهية هامة على شاكلة النوازل والفتاوى، وقد قدره من رآه بثلاثمائة صفحة من الحجم الكبير، كما ألف شرحا على السنوسية ونظم الأجرومية رسائل في بعض الفتوى لم تطبع غير نظمه المذكور.[21]

5- **محمد بن ميمون الجزائري:** أبو عبد الله محمد بن ميمون الزواوي النجار الجزائري، ولد بمدينة الجزائر من عائلة اشتهرت بالعلم، فقد كان جده أبو العباس الزواوي ت 1479م عالما بالفقه وصاحب المنظومة الجزائرية في التوحيد. درس بالجزائر وأخذ العلم عن شيوخها، كانت له ثقافة واسعة، برع في الفقه والفرائض والأدب حتى وصف بالقاضي الأديب.

تولى خطة قضاء الجزائر لفترة زمنية قاربت العشر سنوات على عهد الداي محمد بكداش 1118هـ-1122هـ/1707م-1710م، وشغل بعدها لفترة قصيرة خطة المواريث زمن الداي إبراهيم باشا، ثم اعتزل الوظيف وتفرغ للتأليف، توفي بعد سنة 1159هـ-1746م وهو التاريخ الذي انقطعت فيه أخباره.

عمله وأثره على المدرسة:

لعل التقارب الذي كان قائما واستمر لمدة طويلة بين ابن ميمون وحكام الجزائر خاصة محمد بكداش مكن من دعم حضور المدرسة المالكية في الفتوى والقضاء، وهو

ما تجسد في توليه هو نفسه وظيفة القضاء وخطة المواريث، وقد سمحت له هذه المكانة من الحضور والمشاركة في مجالس العلم والمطارحات التي كانت تجري بين كبار علمـــاء الجزائر في ذلك الوقت من المدرستين الحنفية والمالكية كما سيأتي بيانه.

إنتاجه الفقهي:

لعل اهتمام ابن ميمون بالأدب ومتابعة التاريخ والسير إضافة إلى ترك مهمة القضاء كان له أثره البالغ في إقباله على التصنيف في غير الفقه، فقد أثر عنه أنه صنف كتابـــا جليل القدر عنون له بـــ: "التحفة المرضية في الدولة البكداشية"[22]. وهـــو في ســـيرة الداي محمد بكداش.

6- **عبد القادر الراشدي:** عبد القادر بن محمد الراشدي القاضي الفقيه المالكي، أصله من الرواشد (مدشر من مداشر فرجيوة) تولى القضاء والفتيا بقسنطينة مرارا، وكـــان يميل إلى الاجتهاد فسبب له متاعب وأخرج من القضاء، واشتغل بعد ذلك في التصنيف إلى أن توفي سنة **1194هـــ1780م**. [23]

من آثاره رسالة في تحريم الدخان، وهي القضية التي كانت تشغل الناس كـــثيرا في ذلك الوقت وهي محل اهتمام العلماء خاصة المالكيـــة منـــهم، وكتـــاب في مباحـــث الاجتهاد، ومجموعة فتاوى، وبعض الكتب في السير والتراجم.

أسرة قدورة: تعد أسرة قدرورة ممثلة في الأب الشيخ سعيد قدورة والأبناء أحمـــد ومحمد وعلال أسرة اشتهرت بالفضل والأدب والتمرس في العلم والقضاء والفتوى في الجزائر العاصمة، وكان لأهلها دور بارز وجهد لا يستهان بـــه في تنشـــيط المدرســـة المالكية، كما سيتضح لنا من خلال التعريف بأعلام هذه الأسرة.

سعيد قدورة: هو أبو عثمان سعيد بن إبراهيم قدورة مفتي مدينة الجزائر وفقيهها وعالمها، تونسي الأصل جزائري المولد والنشأة، أخذ الشيخ سعيد المقري وغيره، وأخذ عنه أبناؤه محمد وأحمد وعلال، ويحيى الشاوي ومحمد بن إسماعيل مفتي الجزائر، توفي سنة 1066هـ/1656م. (24)

7- **أحمد قدورة:** هو أحمد بن سعيد بن إبراهيم قدورة من كبار فقهاء المالكية، تولى منصب الفتوى بمدينة الجزائر، كان كثير النقد شديد المعارضة لسياسة الحكم في وقته؛ الأمر الذي تسبب في سجنه ثم الحكم عليه بالإعدام مع أخيه علال قدورة من طرف الداي محمد بكداش سنة 1118هـ/1706م.

8- **علال قدورة:** علال بن سعيد بن إبراهيم قدورة الفقيه المالكي تولى القضاء بمدينة الجزائر، وقد تم إعدامه من قبل الداي محمد بكداش ـ كما سبق ذكره ـ.

9- **محمد قدورة:** أبو عبد الله محمد بن سعيد بن إبراهيم قدورة من أكابر علماء مدينة الجزائر، انتهت إليه خطابتها وفتياها، قيل عنه: شيخ الفقه والحديث ووارث الشرف القديم والحديث، عليه يعتمد في رواية الآثار وتصحيح أسانيد الأخبار. توفي نحو سنة 1120هـ/1708م.

عملها وأثرها على المدرسة:

لقد ساهم الشيخ سعيد قدورة وأبناؤه الثلاثة في دعم حضور المذهب المالكي في مجالس الفتوى والقضاء في النصف الثاني من القرن السابع عشر، كما يعد اجتماع الفقه والفتوى والقضاء في أسرة واحدة حرصا من أبناء الجزائر العلماء على تحصين المذهب المالكي وتفعيله في واقع الناس من خلال إيجاد من يستفتونه فيما يعترض

حياتهم من مشاكل ونوازل، ومن يحتكمون إليه فيما يحدث بينهم من خلافات وخصومات كأسرة قدورة والفكون وغيرها.

إنتاجها الفقهي: لعل ما تعرض له الفقيهين أحمد وعلال من إعدام في بداية حياتهما السبب في عدم تمكنهما من الكتابة والتأليف، وهذا بخلاف الأب سعيد قدورة فقد أثرت عنه كتب منها؛ شروح وحواشي على المسائل التي كان يدرسها لطلابه من مختصر خليل، وشرح على خطبة المختصر لخليل وحاشية على شرح اللقاني لمختصر خليل، بالإضافة إلى كتب أخرى ورسائل في التوحيد والمنطق. أما الأخ محمد قدورة فعلى الرغم من شهادة من ترجم له بالتمكن في الفقه والحديث غير أنه لم يصل إلينا ما يفيد أنه كتب في الفقه المالكي أو في غيره.

وغير هؤلاء الذين ذكرت كثيرون منهم؛ مفتي مدينة الجزائر وعالمها علي بن عبد القادر بن عبد الرحمن بن علي بن الأمين ت 1236هـ/1821م، والفقيه المالكي القاضي أحمد بن باديس القسنطيني أبو العباس (ت969هـ/1562م)، والأصولي الفقيه المالكي منصور بن محمد بن عبد العزيز السلمي المتناني البجائي، وقد كان حيا سنة 1461هـ/1524م، ومحمد الوجديجي التلمساني (ت 981هـ/1574م)، وأبو عبد الله محمد بن عبد الله بن أيوب المعروف بالتلمساني (ت1173هـ/1760م)، ومصطفى الرماصي المستغانمي (ت 1136هـ/1724م)، وأبو عبد الله محمد الحفصي القسنطيني (ت 1226هـ/ 1811م)، وأبو الوفاء مصطفى بن الشاوش القسنطيني (ت 1252هـ/ 1836م)، والفقيه المالكي محمد بن علي بن عيسى الميلي (ت 1836م)، والصادق بن علي المغيلي المازوني قاضي مازونة ووهران كان حيا إلى سنة 1838م، ومحمد العربي بن عيسى القسنطيني (ت 1254هـ/1838م).

ثانيا: المدرسة الحنفية

نشأتها ووجودها في الجزائر: بالرغم من انتشار المذهب الحنفي في الجزائر بشكل واسع أيام العثمانيين؛ إلا أن هذا لا يعني أبدا أن العثمانيين هم من كان لهم السبق في إدخال المذهب الحنفي إلى الجزائر، بل إن تاريخ ذلك يعود إلى قرون عدة في بداية الخلافة العباسية، حيث بدأ المذهب ينتشر في شرق الجزائر وتونس على أيدي ممثلي الخلافة ولاة بني الأغلب بداية من سنة 184هـ/ 800م، وكان أول من أظهر المذهب الحنفي وعمل على نشره هو أبو محمد عبد الله بن عمر بن فروخ الفارسي (ت 172هـ/788م)، وقد استمر وجوده إلى جانب المذهبين المالكي والإباضي إلى حدود القرن الخامس حيث انقطع وجوده ليتم الاقتصار على المذهب المالكي كمذهب رسمي للجزائر ولدول المغرب العربي، وفي هذا يقول عياض: "... ظهر مذهب أبي حنيفة بإفريقية ظهورا كثيرا إلى قرب أربعمائة سنة فانقطع منها، ودخل منه شيء إلى ما وراءها من المغرب، قريبا من جزيرة الأندلس وبمدينة فاس".[25]

حدود المدرسة الحنفية في العهد العثماني: لم يتسن للمدرسة الحنفية أن تناهض مثيلتها المالكية من حيث وجودها وانتشارها في الجزائر؛ حيث لم يتعد وجود المدرسة الحنفية وسط الجزائر وشرقها و بوجود محتشم في غربها، وتعتبر الجزائر العاصمة أهم مركز للمدرسة الحنفية، كما تعد حاضرتي عنابة وقسنطينة فضاء واسعا لانتشارها، كما عمل أعلام هذه المدرسة على محاولة إثبات وجود لها في مازونة ووهران وقد تم لهم ذلك على نطاق ضيق ومحدود.

أشهر الأعلام في المدرسة الحنفية خلال العهد العثماني وأهم مصنفاتهم:

أسرة ابن العنابي:

كانت أسرة ابن العنابي حنفية المذهب وقد تقلد أبناؤها ممن كان لهم باع في العلم مناصب مهمة في القضاء والفتوى، وأثرت عنهم بعض التآليف النفيسة، ومن هؤلاء:

1- **حسين بن محمد بن العنابي (جد ابن العنابي):** كان عالما واسع المعرفة بعلوم الشريعة، عد في قائمة المفتين الأحناف سكن الجزائر وولي الفتوى فيها أربع مرات وتلقب بشيخ الإسلام[26]، وهو اللقب الذي يطلقه العثمانيون على المفتي الحنفي. ويظهر أن له تفسير جليل وفق ما أشار إليه حفيده ابن العنابي في كتابه المشهور السعي المحمود فقد قال: "قال مولانا الجد الأكبر حسين بن محمد رحمه الله في تفسيره.."، توفي رحمة الله عليه سنة 1150هـ ـ 1737م. [27]

2- **محمد بن العنابي:** هو محمد بن حسين ـ السابق ـ بن محمد المعروف بابن العنابي، قاض من فقهاء الحنفية، أصله من عنابة، نشأ وتعلم بمدينة الجزائر وولي قضاء الحنفية فيها، رحل إلى المشرق وتوفي بمصر سنة 1203هـ 1789م. [28]

3- **مصطفى العنابي:** هو مصطفى بن رمضان العنابي، أبو الخير، باحث فرضي من كبار فقهاء الحنفية، ولد بعنابة، وبها نشأ وتعلم، وانتقل إلى مدينة الجزائر فأخذ عن شيوخ الحنفية بها وعن شيخ المالكية ابن شقرون التلمساني، من آثاره أرجوزة في الفرائض في الفقه الحنفي، توفي بالجزائر سنة 1130هـ 1718م. [29]

4- **محمد بن العنابي:** هو محمد بن محمود بن محمد بن حسين الجزائري المشهور بالعنابي أو ابن العنابي نسبته إلى عنابة، ولد بمدينة الجزائر سنة 1189هـ 1775م، من أوائل المجددين ودعاة الإصلاح الاجتماعي والسياسي في العالم الإسلامي، الفقيه الحنفي

القاضي، أخذ عن كبار فقهاء الحنفية، وقد كانت أسرته مشهود لها بالعلم والفقه، رحل إلى المشرق بعد سنة 1235هـ 1820م ونزل الإسكندرية وفيها ألف كتابه السعي المحمود، ولاه محمد علي باشا وظيفة الفتوى الحنفية فيها بعد ما نفاه الفرنسيون بعد سنة من احتلالهم الجزائر ورحل إلى الإسكندرية مرة أخرى، واستمر على الفتوى إلى أن توفي سنة 1267هـ 1850م.

عمل أسرة ابن العنابي وأثرها في المدرسة:

لقد ساهمت أسرة ابن العنابي في بعث المدرسة الحنفية نحو التطور من خلال المنهج الذي سطره علماؤها للبحث عن الفتوى والحكم الشرعي الملائم لطبيعة النوازل والمسائل الحادثة، ويتمثل في النظر في أقوال المتقدمين والمتأخرين فيما عرض لهم فإن وجد ما يماثلها في واقعه قضي به، أو نوقش ورد بناء على ضرورة التجديد والتطور فيما لم يتعرض له المتقدمون من مسائل وقضايا يحتاجها الناس اليوم.

إنتاجها الفقهي:

من المعروف أن أسرة ابن العنابي كانت أسرة دين وعلم، واشتهر أعلامها بتقلد مراكز القضاء والفتوى على مذهب أبي حنيفة؛ وقد ساهم بعض أئمتها في بعث حركية التأليف فقد أثر عن الجد حسين ابن العنابي أنه صنف في التفسير ـ كما سبقت الإشارة إليه ـ، وعن مصطفى بن رمضان العنابي أنه كتب في الفقه الحنفي "أرجوزة في الفرائض"، و"الروض البهيج بالنظر في أمر العزوبة والتزويج"[30].

هذا ويظل الإنتاج العلمي والفقهي للفقيه المشهور ابن العنابي شاهدا له بالتميز والتمكن من علم الفقه وعلوم الشريعة عامة، ومما أثر عنه؛ التأليف على مذهب أبي حنيفة؛ من ذلك كتابه "شرح الدر المختار" في الفقه الحنفي، و كتاب "العزيز في علم

التجويد"، وكتاب "صيانة الرياسة[31]" في أمور القضاء والسياسة، وكتابه المشهور "السعي المحمود في نظام الجنود"، ومجموعة من الفتاوى والرسائل في المسائل الفقهية، ولا شك أن لابن العنابي مؤلفات أخرى لم يذكرها له مترجموه واكتفوا بذكر بعضها، وعادة المترجم أن يذكر من له تواليف كثيرة بعضا منها، وقد وصف ابن العنابي من قبل عبد الحميد بك ــ واحد ممن ترجم له ــ أن له مؤلفات كثيرة.. [32]

5- باش تارزي: هو مصطفى بن عبد الرحمن باش تارزي، فاضل حافظ من أكابر فقهاء المذهب الحنفي، نشأ بقسنطينة وولي الفتوى بها ثم القضاء، ثم الخطابة بجوامع سوق الغزل فالقصبة فالكتاني، كان أعجوبة زمانه في الفقه والحفظ والورع، توفي سنة 980هـ1572م، من آثاره رسالة في الوقف على المذهب الحنفي، وكتاب تحرير المقال في جواز الانتقال. [33]

أسرة ابن علي: وقد برز فيها ابن علي الأب وابن علي الابن.

6- ابن علي الأب: هو محمد بن علي بن محمد المهدي بن رمضان بن يوسف العلجة المشهور بابن علي، من أهل مدينة الجزائر وبها نشأ وتعلم أحد الأعلام العلماء بالفقه الحنفي، توفي سنة 1128هـ/1716م. [34]

عمله وأثره في المدرسة: ساهم الشيخ ابن علي في دعم وجود المذهب الحنفي في الجزائر من خلال مصنفاته، فقد ذكرت كتب التراجم أنه كان مشتغلا بالتأليف والتصنيف في علم الفقه، بعيدا عن تولي المناصب في الدولة كالقضاء وغيره، ومما أثر عنه كتابه المشهور مجمع الأنهر.

إنتاجه الفقهي: لا شك أن للشيخ ابن علي مؤلفات كثيرة، ويعد كتاب مجمع الأنهر في فروع الفقه الحنفي أحد أهم ما كتبه، لاتفاق جميع من ترجم له على إيراده،

والكتاب في أصله عبارة عن شرح لكتاب ملتقى الأبحر للفقيه الحنفي إبراهيم بن محمد الحلبي خطيب جامع السلطان محمد خان في القسطنطينية والمتوفى سنة 956هـ/1549م.

7- **ابن علي الابن:** هو محمد بن محمد بن علي بن محمد المهدي بن رمضان بن يوسف العلجة المشهور بابن علي الشاعر المفتي الحنفي المذهب شيخ الإسلام، كان موصوفا بالحفظ الغزير، ورواية الحديث النبوي والمهارة في التفسير وتأويل الآيات، بالإضافة إلى جودة الشعر والنثر والفصاحة في الخطابة، من أسرة كانت على صلة بالفتوى والوظائف الرسمية منذ عهد مبكر للحكم العثماني.

تولى وظيفة الفتوى سنة **1150** خلفا لحسين بن محمد العنابي الذي توفي في هذه السنة، وطال عهده فيها زهاء العشرين سنة وهي ظاهرة قلما تتكرر في العهد للعثماني للتقلبات التي حدثت فيه وقد كان له تأثير في الحياة الفقهية والأدبية. لم يعرف تاريخ وفاته غير أنه كان حيا إلى سنة **1164**هـ/ **1751**م[35].

عمله وأثره في المدرسة:

كان لبقاء ابن علي على رياسة الفتوى في المذهب الحنفي لمدة طويلة أثره البالغ في استقرار المذهب وانتشاره بين الناس، إذ لا يخفى أن أحد أهم عوامل انتشار المذهب الفقهي وتوسعه منوط بمدى الاستقرار الذي يكتنف علماءه وعمل الناس به.

إنتاجه الفقهي:

الرغم من الشهرة التي ميزت سيرة وتاريخ ابن علي الفقهي إلا أن ما أثر عنه من كتب أغلبه في دواوين في الشعر، ولعل عزوفه عن التأليف في الفقه إذا صح فإن مرده

إلى توفر كتب أهل المشرق الممثلة في الشروح والحواشي التي يعتمدون عليها في فتاويهم، بالإضافة إلى ما خلفه والده من شرح واف لفروع الفقه الحنفي.

8- المازوني:

هو الحسن بن محمد بن محمد بن مصطفى المازوني، الفقيه الحنفي الفرضي، من كبار علماء مازونة في وقته، تركي الأصل، كان يعرف بابن مترول آغا، وهو لقب يطلق على كبار الضباط، وقد كان جد المازوني منهم وقد اشتهر به أبوه وهو من بعده، نشأ بمازونة وبها تعلم إلى أن صار مرجعا في الفقه الحنفي، توفي بعد سنة **1838م**.[36]

عمله وأثره في المدرسة:

إذا كانت المدرسة الحنفية قد تركز وجودها في وسط الجزائر وشرقها، فإن للمازوني دور مهم في بعثها إلى أقصى الغرب الجزائري.

آثاره الفقهية:

تركزت اهتمامات المازوني في التأليف بالكتابة في الفرائض، ومن آثاره في ذلك؛ تحفة الملوك في حصر الإرث المتروك، وشرحه المسمى منهاج السلوك في شرح معاني تحفة الملوك، وأرجوزة في فرائض الفقه الحنفي.

والأحناف من علماء الجزائر كثيرون لا يحصيهم العد لكثرتهم؛ ذلك أن المذهب الحنفي يعد المذهب الرسمي للدولة الجزائرية إلى جانب المذهب المالكي، فأنصاره من الفقهاء والقضاة والمفتين كانوا متواجدين بكثرة ــ كما ذكرنا ــ في قسنطينة والجزائر وعنابة، منهم محمد بن سالم القسنطيني المعروف بابن الطبال (ت **1250هـ/1834م**).

ثالثا: المدرسة الإباضية

نشأتها ووجودها في الجزائر: إذا كان الفضل في دخول المذهب المالكي إلى الجزائر يعود لقيام الدولة الإدريسية، فإن ظهور المذهب الإباضي فيها يرجع إلى تأسيس الدولة الرستمية سنة 160هـ/776م بتيهرت على يدي عبد الرحمن بن رستم، وقد اتسع المذهب في انتشاره اتساع رقعة الدولة ليعم مختلف أرجاء الجزائر، ولكنه سرعان ما تقلص إلى مناطق محدودة عقب زوال حكم الرستميين؛ حيث انحصر في منطقة غرداية ووادي ميزاب جنوب الجزائر في الصحراء، ويتمركز وجوده فيها إلى اليوم.

حدود المدرسة الإباضية في العهد العثماني: يبدو أن حدود انتشار المدرسة الإباضية لم تتأثر بدخول العثمانيين إلى الجزائر؛ حيث ظلت متمركزة في منطقة غرداية ووادي ميزاب والمناطق القريبة منها.

أشهر الأعلام في المدرسة الإباضية خلال العهد العثماني وأهم مصنفاتهم:

لعل أشهر من عرف زمن وجود العثمانيين في الجزائر من فقهاء وأعلام المذهب الإباضي الشيخ عبد العزيز الثميني.

هو عبد العزيز بن الحاج بن إبراهيم الثميني، ولد في بني يزقن بميزاب سنة 1130هـ 1717م، وتعلم بها فحفظ القرآن الكريم وأخذ مبادئ العلوم، وحين بلغ سن النضج دخل التجارة على عادة الميزابيين عموما كما واصل التحصيل وطلب العلم فلازم شيخه يحي بن صالح الأفضلي وأخذ عنه وقد وجد فيه شيخه الرغبة الملحة والذكاء الوقاد والغيرة على الإصلاح فاحتضنه وساعده على شق طريقه، وصعد الثميني في مجتمعه إلى أن اعترف له بالإمامة العلمية ومشيخة المسجد، وأصبح رئيسا

للمجلس الذي كان يعتبر السلطة العليا في ميزاب كلها، توفي سنة 1223هـ/1808م.[37]

عمله وأثره في المدرسة:

يبدو من خلال ما قام به الثميني من جهود في محاولة الإصلاح والقضاء على الفساد والعصبية والبدع التي ظهرت في زمانه، ومن خلال ما كتبه من مصنفات ورسائل أنه كان مهتما بمعالجة القضايا العملية مع الحرص على التزام أصول المذهب والاستقلال في الرأي والفتوى وفق ما يخدم مصلحة المجتمع، وبذلك يكون الثميني قد أسهم في تطوير المدرسة الإباضية ونزل بمبادئها النظرية إلى أرض الواقع لمعالجة ما يعترض الناس من مسائل تستلزم بيان حكم الشرع فيها.

إنتاجه الفقهي:

يعد كتاب النيل وشفاء العليل أحد أهم المصنفات التي أثرت عن الشيخ الثميني، وقد قيل أنه اعتكف على تأليفه في بيته لأزيد من ثمانية عشر عاما، وقد جمع مادته من مصادر الفقه الإباضي الأخرى وجعله مختصرا لمسائلها وأقرب منها إلى فهم المعاصرين كما قال: "فإن عبارة الخلف وإن قصر ذراعها أوضح من عبارة السلف وإن طال باعها"، ويقع الكتاب في ثلاثة أجزاء أحاط فيها صاحبه بجل الأبواب والمسائل الفقهية.

ولأهميته في المذهب ــ على اختصاره ــ صار مصدرا لا غنى عنه في الفقه الإباضي، وقد اعتبره بعض الإباضيين في مكانة مختصر خليل في المذهب المالكي، دليل ذلك أن العلماء اهتموا به شرحا وتعليقا ونظما، ولعل أبرز ما ظهر في ذلك الشرح الذي وضعه عليه محمد بن يوسف اطفيش والذي بلغ فيه عشر مجلدات طبعت كلها.[38]

هذا إضافة إلى كتب أخرى لا تقل أهمية منها: كتاب الورد البسام في رياض الأحكام وهو كتاب في الفقه، وكتاب التاج في حقوق الأزواج، والأسرار النورانية، وهي رسالة في أهمية الصلاة. (39)

المحور الخامس

العلاقات القائمة بين هذه المدارس

أولا: علاقة المدارس بالسلطة ونظام الحكم

كان المفتي الحنفي صاحب مكانة هامة في الدولة مما يجعله أحيانا هدفا لسهام السياسة، فالمنصب لم يكن مجرد وظيفة دينية بل كان وظيفة سياسية كبيرة، وكان المفتي الحنفي يدخل على الباشا ويحضر جلسات الديوان وله الكلمة العليا في المجلس الشرعي الأعلى، كما كان خطيب الجامع الجديد ومدرسه الكبير.. (40)

وقد كان من ينتمي إلى المدرسة المالكية أقل ارتباطا وعلاقة من الأحناف بالسلطة إن لم نقل بأن ذلك يعد استثناء إذ الأصل هو تحاشي أعلام هذه المدرسة أن تكون له علاقة بالحكام باستثناء بعض منه كعائلة الفكون بقسنطينة.

وقد وصل الأمر ببعض حكام العثمانيين إلى انتهاج سياسة التضييق وسوء المعاملة تجاه ثلة من أعلام المدرسة المالكية إلى درجة السجن والحكم بالموت مع تنفيذه، وهو ما حصل للعالمين الفقيهين الأخوين أحمد قدورة وعلال قدورة، ولدي مفتي مدينة الجزائر وعالمها وفقيهها سعيد قدورة؛ حيث أعدمهما الداي محمد بكداش سنة 1118هـ/1706م. (41)

ثانياً: علاقة المدارس فيما بينها

تميزت علاقة المدارس الفقهية فيما بينها وخاصة بين مدرستي المالكية والحنفية بنوع من الصراع والتنافس على التوسع أحيانا وبالتفاهم والتعاون أحيانا أخرى.

ومن بين ما يعكس وجود سوء العلاقة هاته ما أثر من خصومة ابن علي مع محمد بن نيكرو مفتي المالكية سنة 1150هـ، وهي التي أدت إلى وفاة هذا الأخير بعد سنتين.[42] كما كانت له خصومة مع ابن المفتي ـ وقد كان كثير النقد لعلماء عصره ـ لكونه كان ينتصر لابن نيكرو ضد ابن علي، وقد تجلى الخلاف والصراع بين الاتجاهين الفقهيين بشكل واضح في قول ابن حمادوش عن ابن علي: "المفتي الحنفي في الوقت، ابن علي المستحق المقت".[43]

وقد كان لابن ميمون الجزائري حضور في بعض من المجالس التي جمعت ابن علي ومحمد بن نيكرو وابن حمادوش وابن عمار، غير أن ما غلب عليها من تنافس تحول إلى عداوة مع محمد بن نيكرو دفع بابن ميمون إلى الانسحاب والتفرغ للتأليف وقد علق على ذلك بقوله: "على أن أبناء العصر ابتلوا بالحسد ويطلقون ألسنتهم بالفحشاء في كل مرصد، ومن كانت له ملكة فليصنف وإلا فلينصف...".[44]

إلا أن ذلك لا يعني أبدا كما قلنا أن أعلام المدرستين كانوا على صراع دائم بل العكس من ذلك فكما وجد الخلاف والنزاع بينهم وجد كذلك التفاهم والصداقة والصحبة فهذا ابن علي نفسه عقد صحبة مع تلميذه ابن عمار المالكي، فقد ذكره هذا الأخير ووصفه بقوله: "شيخنا وأستاذنا شيخ الإسلام"، وشبهه في قول الحكمة بسقراط[45]، وقد كانت بينهما مجالس أنس وعلم ومطارحات وعبر كل منهما في

شعره عن هذه الصداقة الجميلة، وكما أشاد ابن عمار بشيخه ابن علي أشاد هذا بابن عمار كثيرا، فهو القائل فيه:

ما كل من صاغ القريض يجيده معنى ويصرفه على أوزانه

إلا ابن عمار فحسبك من فتى نزان النشيد وعد في أعيانه[46]

كما كان لتدخل الحكام أثره الكبير في حسم المناظرات التي كانت تجرى في ذلك الوقت؛ من ذلك المناظرة التي حصلت بين المفتيين محمد النيار الحنفي وأحمد قدورة المالكي، وقد قيل أنهما اختلفا اختلافا شديدا وصل إلى تبادل الاتهامات، وقد كان سبب ذلك هو الاختلاف في الزوجين إذا اختلفا وأمرا بالإقامة عند أهل الفضل، هل يجبران على هذه الإقامة أو على تغيير المسكن؟ وبعد أن انعقد المجلس في الجامع الكبير، كما جرت العادة دعاهم الباشا عنده في قصره بحضور العلماء، وقرر أخيرا الأخذ برأي المفتي الحنفي النيار وعزل المفتي المالكي قدورة.[47]

هذا، وإنني أعلم يقينا أن ما طرحته من تساؤلات لا يمكن أن تفي بها هذه المداخلة، بل تحتاج الإجابة عنها في جوانبها المختلفة إلى مزيد من التفصيل والبحث العميق، وهو ما يجب علينا القيام به مستقبلا والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

الهوامش

1- عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر: 52 بتصرف، ط: 1، 1997م، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

2- أنظر: عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر: 77 وما بعدها، مقدمة كتاب التحفة المرضية في الدولة البكداشية لابن ميمون الجزائري، تحقيق محمد بن عبد الكريم: 14، 15، اط: 1، 1392ه/1972، الشركة الوطنية للنشر والإشهار والتوزيع، الجزائر.

3- أنظر: مقدمة كتاب التحفة المرضية في الدولة البكداشية لابن ميمون الجزائري، تحقيق محمد بن عبد الكريم: 15.

4- أنظر: عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر: 73 وما بعدها

5- أنظر: ناصر الدين سعيدوني، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر: 124، ط:1988م، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر.

6- أنظر: أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي: 9/2، ط: 1، 1998م، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

7- بتصرف عن مقدمة كتاب التحفة المرضية في الدولة البكداشية لابن ميمون الجزائري. تحقيق محمد بن عبد الكريم: 59، 60.

8- أنظر تفصيل ذلك في: أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي: 444/1

9- أنظر: محمد نبيل غنايم، مدارس مصر الفقهية في القرن الثالث الهجري دراسة فقهية مقارنة: 48، ط:1، 1419ه/1998م، دار الهداية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة

10- المقريزي، الخطط المقريزية: 192/4

11- المصدر نفسه.

12- أنظر: السيوطي، حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة: 184/2. ط: 1949م، القاهرة.

13- بتصرف عن: عبد الرحمن الجيلالي، تاريخ الجزائر العام:511/3، ط:1400ه/1980م، دار الثقافة، بيروت

14- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي: 65/2

15- أنظر: المرجع نفسه: 62/2 ــ 63، وعادل نويهض، معجم أعلام الجزائر: 49، 50، ط:3، 1403ه/1983م، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت.

16- بتصرف، أنظر أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي: 82/2

17- أنظر: عادل نويض، معجم أعلام الجزائر: 50، 51

18- أنظر: مقدمة كتاب التحفة المرضية في الدولة البكداشية: 74، عادل نويهض، معجم أعلام الجزائر: 254، عبد الرحمن الجيلالي، تاريخ الجزائر العام. 150/3

19- أنظر: عادل نويض، معجم أعلام الجزائر: 255

20- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي: 450/1 بتصرف.

21- أنظر: المرجع نفسه: 78/2

22- الكتاب مطبوع بتحقيق محمد بن عبد الكريم سنة 1972 ويقع في 413 ص.

23- ترجمته في: مقدمة كتاب التحفة المرضية في الدولة البكداشية: 78، عادل نويهض، معجم أعلام الجزائر: 145

24- ترجمته في: مقدمة كتاب التحفة المرضية في الدولة البكداشية: 73، عادل نويهض، معجم أعلام الجزائر: 259، كحالة، معجم المؤلفين: 619/4، ط:1، 1414هـ/1993م مؤسسة الرسالة، بيروت.

25- بتصرف عن: عبد الرحمن الجيلالي، تاريخ الجزائر العام: 510/3.

26- شيخ الإسلام هو لقب المفتي الحنفي في الجزائر كما هو الحال في اسطنبول، ولا يفوقه في هذه المرتبة سوى الداي أو رئيس الدولة، أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي: 301/2، رائد التجديد الإسلامي محمد بن العنابي: 23.

27- أنظر: أبو القاسم سعد الله، رائد التجديد الإسلامي ابن العنابي: 23، ط:2، 1990، دار الغرب الإسلامي، بيروت، عادل نويهض، معجم أعلام الجزائر: 244.

28- عادل نويهض، معجم أعلام الجزائر: 244

29- المرجع نفسه: 189، 245

30- المرجع نفسه: 246.

31- جزء منه مخطوط بمكتبة الإسكندرية تحت رقم: 11767، خزانة: 6005، أبو القاسم سعد الله، ابن العنابي: 101

32- أنظر: أبو القاسم سعد الله، ابن العنابي: 55، 85، 99، 104.

33- أنظر: عادل نويهض، معجم أعلام الجزائر: 30، عبد الرحمن الجيلالي، تاريخ الجزائر العام: 109/3

34- أنظر: كحالة، معجم المؤلفين: 59/11، عادل نويهض، معجم أعلام الجزائر: 240

35- أنظر: كحالة، معجم المؤلفين: 289/10، عادل نويهض، معجم أعلام الجزائر: 241، أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي: 65/2.

36- أنظر: عادل نويهض، معجم أعلام الجزائر: 280.

37- أنظر: أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي: 75/2، عادل نويهض، معجم أعلام الجزائر: 92، عبد الرحمن الجيلالي، تاريخ الجزائر العام: 580/3

38- أنظر: أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي: 76/2

39- أنظر: المرجع نفسه: 75/2

40- أنظر: المرجع نفسه: 302/2

41- أنظر: عادل نويهض، معجم أعلام الجزائر: 259.

42- أنظر: أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي: 302/2

43- أنظر: المرجع نفسه: 310/2

44- أنظر: ناصر الدين سعيدوني، من التراث التاريخي والجغرافي للغرب الإسلامي: 398، ط: 1، 1999م، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

45- أنظر: أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي: 304/2

46- أنظر: المرجع نفسه: 310/2

47- أنظر: المرجع نفسه: 449/1